وتسطر تاريخاً ناصعاً وملحمة بطولية خالدة

سعيد الجناحي:
❑ الاستقلال المحقق على أرض الواقع أسقط الهدف الاستراتيجي البريطاني تماماً

❑ سعيد الجناحي

انتصار إرادة الشعب

❑ الأخ الأستاذ سعد الجناحي- صحفي وكاتب

- هناك رواية للأحداث على ضوء مسار النضال الوطني وحرب التحرير الشعبية والمسار السياسي الذي رافق مرحلة التحرير، وفي الجانب الآخر رواية أحداث المواجهة التي اتبعتها القوات البريطانية والأنظمة المحمية عسكرياً وسياسياً، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة حينذاك، إضافة إلى المؤشرات الداخلية والخارجية التي واكبت مرحلة التحرر، لكن ما أستطيع الإشارة إليه هنا هو قضايا اكتسبت أهمية عميقة في تاريخ الشعب اليمني أولها أن جماهير الشعب اليمني من القوى الوطنية أو من الفئات التي اختارت طريق التغيير المحفوف بالمخاطر والتضحيات، وسبل مواجهة أنظمة متعددة، النظام الملكي الرجعي الاستبدادي في الشمال والحكم البريطاني الاستعماري المعتمد على قواعد عسكرية برية وبحرية وجوية في عدن وقوات موزعة في بعض المناطق الجنوبية الأخرى والواقعة تحت الهيمنة البريطانية التي وصلت إلى (٢٤) سلطنة وإمارة ومشيخة، تلك القوى الشعبية اليمنية من الوطنيين تمكنت من خوض النضال لإسقاط كل الأنظمة المذكورة من وحي الواقع المعاش، وكل نظام في مكان تواجدها، لكن فكرة التغيير ظلت في ذهنها ووجدانها، وأن إسقاط تلك الأنظمة المفروضة على الشعب هو السبيل إلى التحرير والوحدة، والوعي الوطني الذي نشأ عبر عقود تطور وتجذر أدى إلى الإيمان بوحدة النضال الوطني، الأمر الذي نتج عنه انتصار إرادة الشعب اليمني على الساحة اليمنية وخلق وحدانية الثورة اليمنية شمالاً وجنوباً، والقضية الثانية هي ذات أهمية وكانت مصيرية بالنسبة لمستقبل اليمن أرضاً وشعباً، فقد تمكنت ثورة الرابع عشر من أكتوبر بقيادة الجبهة القومية من نيل أستقلال الجنوب، لقد سلمت بريطانيا الاستقلال ولم تمنحه، وما كانت مفاوضات جنيف في الربع الأخير من نوفمبر ١٩٦٧م إلاّ تحصيل حاصل، فقد كان الثوار قد حرروا المناطق الريفية وأسقطوا أنظمتها المحمية بالاستعمار البريطاني وأحلوا محلها سلطة الشعب المتمثلة باللجان الشعبية، ولم يبق لبريطانيا سوى التواجد في إطار مدينة عدن، حيث كان للثوار هيمنة ظاهرة، وكانت بريطانيا قد رحلت الأسر البريطانية إلى بلادها، وأجلت عدداً كبيراً من قواتها ولم يبق سوى التوقيع على وثيقة الاستقلال، ومن يطلع على محاضر اجتماعات جنيف بين الوفدين، وفد الجبهة القومية برئاسة المناضل قحطان الشعبي، والوفد البريطاني برئاسة السر كاليتون، سيجد أن بريطانيا لم تستطع إملاء أية شروط على المتفاوضين، وما كان الوفد البريطاني يلمح بشرط أيا كان وخاصة بالنسبة لفصل بعض الجزر أو لقاء الوفد بمستشار الحكومة السعودية، رفض وفد الجبهة القومية وقبل عن الأمر الثاني سوف نلتقي بالمستشار السعودي بعد نيل الاستقلال.

لقد سلمت بريطانيا الاستقلال ولم يكن لها وضع قدم للمساومة أو الضغط أو التدخل، لذا تمكنت حكومة الاستقلال من تطهير حريب من القوات الملكية ومن أنحاء الجنوب.

ما ذكرته سابقاً هو من صلب الحقائق التاريخية، وأن نيل الاستقلال المحقق على أرض الواقع أسقط الهدف الاستراتيجي البريطاني تماماً، وتمثل المخطط البريطاني في الوصول إلى نظام الدولة في الجنوب بعد أن كان قد شكلها وهي حكومة الجنوب العربي، تقبل بأن تتحول قاعدته في عدن إلى قاعدة مؤجرة لحماية الدولة المستقلة، وأن تكون عضواً في منظمة الكومنولث البريطانية، وكان الهدف من هذا المخطط هو قيام كيان يفصل عن الشمال تماماً، ليصبح مثلما صنعته فرنسا في الشام أثناء الحرب العالمية الأولى، فقد قسمت الشام وسوريا الطبيعية إلى سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، أو كما صنعت بريطانيا في الجزيرة العربية، حيث منحت الاستقلال لأقاليم تحولت إلى دول، وكان هذا يعني استحالة توحيد اليمن تحت كل الظروف، لكن نيل استقلال جنوب الوطن حصل نتيجة لنضال قوى وطنية، فأول خطوة قامت بها حكومة الاستقلال برئاسة المناضل قحطان الشعبي هي توحيد كل الكيانات والدويلات في كيان واحد وقسمت البلاد إلى خمس محافظات، وتعتبر هذه الخطوة الأولى الهامة التي تهيئ لوحدة الوطن اليمني، أما الأمر الثاني فهو قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، رغم الاعتراف الدولي بها، لم تنساق إلى وجود اعتراف دبلوماسي بين شطري اليمن كما هو الحال في فصل لبنان عن سوريا، مما يشكل خطورة في عدم إمكانية توحيد الوطن اليمني أرضاً وشعباً، إن بعض الاستقطابات التي تداعت عند البعض من الذين ينتقدون قيام نظام في الجنوب ويتحدثون جزافا بالقول، كان يمكن القيادة التي تسلمت الاستقلال في الجنوب عدم إعلان حكومة وتحقيق وحدة اليمن فورالاستقلال، ومثل هذا القول يظهر الحماس للوحدة وبراء السامعون أنه كلام صحيح يخطئ قيادة الجبهة القومية ويتهمها، لكنه كلام حق يراد به باطل.

تُسلُّم الاستقلال في العرف الدولي لا يتم إلاّ بتشكيل نظام وحكومة ترث النظام السابق وتكون قادرة على حماية البلاد السائرة نحو الاستقلال وتكون في إطار الاعتراف الدولي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الظروف المحلية بعد حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧م في الشمال، ورغم أنها حركة قيل عنها أنها ستقود عملية التسوية مع القوى الملكية وإيقاف الحرب التي لم تتوقف منذ قيام الثورة، لكن الجانب الملكي ومن يدعمهم صعدوا العدوان ووضعوا خطة لإسقاط العاصمة صنعاء تمهيداً لإعادة النظام الملكي أو تشكيل دولة إسلامية كحل وسط في ظل هذه الظروف، كيف يمكن تحقيق الوحدة خاصة وأن اتجاه قوى (٥) نوفمبر التي خلفت الرئيس السلال لم تكن في نفس الإتجاه مع قوى ثورية تمتلك ميثاقاً وطنياً يحدد أسس الاستقلال وحقيقة لو استمر عهد الرئيس عبدالله السلال الذي تولى دعم ثورة الجنوب وقبل أن يغادر البلاد، كان يبعث ببرقيات لتهنئة الثوار لانتصارهم في السيطرة على المناطق، وكانت آخر برقية لقيادة حضرموت، لكي يتهيأ الوضع لنظام سياسي يمتلك قواسم مشتركة استمر النظام الشطري حتى توفر هذا العامل المهم، وتأكيداً للمسار التاريخي فإن احتواء الرئيس علي عبدالله صالح للقوى التي نزحت من الجنوب إلى الشمال بعد أحداث ١٣ يناير دون أن ينساق في الدخول لمواجهة عسكرية ضد قيادة النظام الذي استمر في الجنوب رغم الضغوطات، كان واحداً من العوامل التي خلقت حالة من التفاهم واستمرار الحوار والتقارب، وعلى أي مراقب أو محلل أن يتصور لو أن الرئيس علي عبدالله أوعز للقوى التي نزحت إلى الشمال بأي مواجهة عسكرية، من المؤكد أن تحقيق الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ما كان يمكن أن يتم ولا يمكن أن نتصور إلى أي مدى كانت ستصل الأوضاع في الساحة اليمنية.

السلبيات والعوائق

❑ بالفعل ما من عمل عظيم إلاّ وتواجهه، بلا شك صعوبات وسلبيات، أو بالأحرى عوائق، ولا تكون السلبيات أو العوائق دون دوافع وأسباب فرضتها طبيعة المهام والظروف المحيطة، وحين نستعرض تاريخ ثورة ١٤ أكتوبر، الثورة التي أجبرت الامبراطورية البريطانية التي كانت توصف بأنها امبراطورية لا تغيب عنها الشمس، فإن التراكم النضالي، وخاصة خلال عقد الخمسينيات، كان قد بلغ ذورته، أكانت متمثلة بانتفاضات القبائل أو نشوء وتطور التنظيمات التي نشأت في إطار الهامش الديمقراطي الذي أتاحته بريطانيا لعدن، وبحكم حركة التطور لكونها مركزاً تجارياً وميناء حر، ومركزاً للقواعد العسكرية البريطانية، وما إن اتجهت إيران إلى تأميم البترول اضطرت الشركات البريطانية لإنشاء مدينة جديدة هي عدن الصغرى وأنشأت المصافي، كل هذا أدى إلى إنشاء الأحزاب منها أحزاب سايرت المخططات والمشاريع الاستعمارية ومنها أحزاب انتهجت نهجاً وطنياً قومياً، وكان لثورة مصر عبدالناصر التي حررت مصر من الملكية والفساد وجعلت منها قاعدة لحركات التحرر العربية وبها انتشر الوعي التحرري ووجدت القوى المؤمنة بالتحرر والانعتاق الدعم والمساندة وخاصة في مجال الإعلام، وفي هذا المسار كان لتأكيد الزعيم جمال عبدالناصر للثوار في الشمال تنظيم الضباط الأحرار وحلفائهم من أن مصر في حالة قيام ثورة لإسقاط النظام الإمامي ستقف بجانب الثورة وتدعمها، وبالفعل انطلقت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في صنعاء منهية عهد النظام الإمامي المستبد الطاغي المتخلف ووقت مصر بعهدها، إذ ساندت النظام الجديد عسكرياً واقتصادياً وفي مجال بناء الدولة الجديدة.

لقد خلقت الثورة السبتمبرية تغييراً جذرياً على الساحة اليمنية وقلبت الأوضاع رأساً على عقب، وخاصة المخطط البريطاني في الجنوب، فقد كانت بريطانيا مطمئنة لسياسة النظام الإمامي المراوغة، من حيث تقولها أن الجنوب جزء من اليمن وفي نفس الوقت لم يتخذ الإمام سياسة جادة لتحرير الجنوب، لكن النظام الجديد حدد نهجه ضمن أهداف الثورة وهو التحرر من الاستعمار، لذا ناصبت بريطانيا النظام الجمهوري والثورة العداء والتآمر والعدوان، ومع ذلك فقد اختلت السياسة البريطانية في المنطقة، واعترف بذلك الحاكم البريطاني لعدن في تصريح له : «لقد جاءت ثورة اليمن إنقاذاً من السماء للمعارضة في الجنوب، فقد زادت المعارضة نصراً على نصر، وزادت أصدقاء بريطانيا هزيمة على هزيمة، فقد كان ستار الإمامة الكثيف في اليمن حاجزاً واقياً لنا عما يجري في العالم العربي، واتقينا به لظى القومية العربية، لكن الثورة اليمنية نقلت أفكار القومية العربية إلى عتبة دارنا وقلبت خططنا رأساً على عقب».

لقد وجدت الثورة السبتمبرية تأييداً كاسحاً في الجنوب، عبرت عنها المظاهرات التي لم تتوقف تهتف مؤيدة للثورة، وتدعو إلى رحيل الاستعمار البريطاني، وقد لبى الآلاف نداء الثورة للتطوع والتحقوا بكتائب الحرس الوطني، وأصبحت العاصمة صنعاء ساحة تواجد القوى الوطنية والنقابية والتنظيمات الحزبية وعدد كبير من الضباط والجنود الذين تركوا العمل في جيش الاتحاد وهربوا إلى الشمال.

وفي الواقع فإن الثورة السبتمبرية فجرت حماس الجماهير اليمنية التي حملت السلاح للدفاع عن الثورة وخلقت المناخ المناسب لحركة تحرير جنوب اليمن المحتل وأجرت حواراً بين القوى الوطنية المتواجدة في صنعاء بهدف إيجاد صيغة لتوحيدها في جبهة واحدة تقود النضال باتجاه تحرير الجنوب، وكانت انطلاقة الثورة في الشمال وانتصار الثورة الجزائرية وانحسار الاستعمار في أجزاء عديدة في العالم، تثير فكرة الكفاح المسلح أسلوباً نضالياً لتحرير الجنوب وأصبحت الدعوة إلى النضال السلمي متخلفة.

عقد في دار السعادة بصنعاء عام ١٩٦٣م اجتماع حاشد حضره حوالي ألف شخص من مختلف الفئات السياسية وخرج الاجتماع بتشكيل لجنة من (١١) عضواً برئاسة المهندس الزراعي قحطان محمد الشعبي ممثلون حركة القوميين العرب والمشائخ الوطنيين والضباط من الجيش الذين تركوا مواقعهم ولجأوا إلى الشمال وحزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي والقبائل، وتولت هذه اللجنة إعداد ميثاق وطني يدعو كل الفئات والتنظيمات الوطنية للالتفاف في جبهة واحدة سميت جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل، وتمت الموافقة عليه في مارس ١٩٦٣م.

وقد تناول الميثاق مجمل الأوضاع في الجنوب والمتغيرات التي أحدثتها الثورة السبتمبرية وحدد الكفاح المسلح بأن السبيل الوحيد لتحرير الجنوب، وليظل العمل السياسي مقروناً بهذا الشكل الكفاحي، ورفض مندوب حزب الشعب الاشتراكي نهج الكفاح المسلح، فقد كانت قيادة الحزب لا تزال ترى أن النضال السلمي يمكن أن يقود إلى استقلال الجنوب.

لقد كان حزب الشعب الاشتراكي بقاعدته العمالية يشكل ثقلاً جماهيرياً وكانت قوية مؤثرة في عدن، وعلى إثر هذا الانقسام قام فرع حركة القوميين العرب بعقد سلسلة من الاجتماعات مع عدد من التنظيمات السرية في الجنوب، التي تكونت بعد قيام الثورة في الشمال، والتي تؤمن بالكفاح المسلح، ومن هذه التنظيمات الجبهة الناصرية، وجبهة الإصلاح اليافعي، إضافة إلى تشكيل القبائل في صنعاء، وانتهت الاجتماعات بعقد مؤتمر عقد في ١٤ أغسطس ١٩٦٣م وصدر بيان رسمي أعلن فيه تشكيل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل وتم تشكيل قيادتها برئاسة المهندس قحطان محمد الشعبي، وأقرالمؤتمر الميثاق الذي صاغته اللجنة المذكورة سابقاً والتغيير الوحيد الذي أدخل عليه هو تغيير الاسم من جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل إلى الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل، إلى جانب حزب الشعب الاشتراكي عارضت رابطة أبناء الجنوب العربي الكفاح المسلح وشككت في الجبهة القومية واعتبرتها تنظيماً موجهاً من الخارج يسيطر على قيادتها عصبة من الخارجين عن إطار الحركة الوطنية ومحترفي السياسة، وواجهت الجبهة القومية هجوما من قبل الأحزاب السياسية المسايرة للسياسة البريطانية مثل الحزب الوطني الاتحادي، وكانت حركة القوميين العرب الفصيل الأساسي في الجبهة وتمكنت قيادتها المركزية من إقناع الرئيس عبدالناصر لدعمها، وما إن اندلعت أول معركة في ردفان حتى استشهد المناضل الشيخ لبوزة وتم إعلان الجبهة القومية بان معركة ردفان الشرارة الاولى لانطلاقة ثورة ١٤ اكتوبر بعد الحدث وجدت من قبل قيادة الثورة السبتمبرية دعما مباشرا وكذا والجمهورية العربية المتحدة التي شكلت فريقاً من الضباط المصريين لدعمها واتخذ هؤلاء من تعز مقراً لهم، حيث أصبح للجبهة القومية مقر رسمي في صنعاء، ووجدت دعماً مصرياً تمثل بالتدريب والتسليح والمال والإعلام.

هذا البيان الخلافي شكل أول عامل من عوامل السلبية، والعامل السلبي الآخر هو فشل النضال السلمي والتفاوض مع بريطانيا، مما دفع بالأحزاب الوطنية الرافضة إلى تغيير نهجها بأن أرادت اللحاق بالجبهة القومية التي كانت قد كسبت تأييداً شعبياً واسعاً بما في ذلك تأييد غالبية أعضاء نقابات المؤتمر العمالي، وتدخلت الجامعة العربية بإيعاز من مصر في توحيد القوى المعارضة ولكن الحوارات بين الجبهة القومية وتلك الأحزاب فشلت وشكلت تلك الأحزاب مع عدد من المشائخ والسلاطين في أواخر عام ١٩٦٥م منظمة تحرير الجنوب اليمني المحتل، لكبح ما وصلت إليه الجبهة القومية من تأثير شعبي وعربي ودولي وبدأت قيادتها تتخذ قرارها المستقل وكسب المصريون ثلاثة من أعضاء قيادتها وأعلنت دمج الجهة القومية ومنظمة التحرير وأعلنت عن قيام جبهة التحرير.

هذا التطور الذي تم دون موافقة تنظيم الجبهة القومية قاد إلى سلبية أخرى سايرته الجبهة القومية ثم أعلنت عن انفصالها والاعتماد على ذاتها، خلف حالة من التنافس تارة والتناحر تارة أخرى، ولعبت أجهزة المخابرات البريطانية دوراً في تصعيد الخلاف والتناحر فقد شكلت جهازاً للقيام بعمليات اغتيالات استهدفت أعضاء بارزين من كلا الجبهتين، لاثارة الاقتتال واضعاف قوى التحرير لكن وسار النضال المسلح لصالح الجبهة القومية التي امتدت إلى المناطق الريفية وتمكنت من تحرير عدد من الإمارات والسلطنات وبسط سلطتها عليها، الأمر الذي خق حالة من التنافس المقرون بالعداء بين الجبهتين القومية والتحرير كانت نتيجته بالقدر الذي اقترب النصر بعد سقوط الحكومة الاتحادية تفاقم الاقتتال الأهلي واندلعت سلسلة من الاقتتالات الأهلية، حيث اندلع الاقتتال الأول في ٢ نوفمبر في عدد من أحياء عدن واستعملت فيه مدافع الهاون والبازوكا وانتهى بمصرع سبعة أشخاص وجرح أكثر من مائة شخص، وتوقف بعد ثلاثة أيام، لكن القتال تجدد في ٦ نوفمبر ١٩٦٧م بصورة أعنف وارتفع عدد الضحايا إلى أكثر من (١٠٠) قتيل وأكثر من (٣٠٠) جريح، مما أدى إلى تدخل الجيش الذي أعطى (٧٢) ساعة لوقف القتال، ورأت قيادته أن الجبهة القومية أكثر تنظيماً وتمكنت من ضبط أعضائها بينما جبهة لم تستطع التحرر ضبط أعضاء جناحها العسكري التنظيم الشعبي، وفي ٧ نوفمبر ١٩٦٤م أعلن الجيش تأييده للجنة القومية التي فاوضت بريطانيا وتسلمت الاستقلال.

الثوابت الوطنية

❑ هذا السؤال يتعلق بالزمن الحاضر ويخص روح الوحدة الوطنية، والوحدة الوطنية كما نفهمها تتجاوز الشعار إلى الوعي والممارسة، لذا تعود بي الذاكرة إلى فترة الإعداد لتحقيق الوحدة، أقصد قبل إعلان الوحدة، ويذكر الكثير من الرفاق أنني طرحت في لقاء تشاوري عقد بمنزل أحد الرفاق في كريتر، فكرة صياغة رؤية تتضمن عرض وتقييم الأوضاع الشطرية على الساحة اليمنية وتحليلاً للمنزلقات السلبية، وإجلاء الحقائق ثم يتم تناول تصور لإجراءات الانتقال إلى دولة الوحدة ووضع الثوابت الوطنية، وكان رد بعض الرفاق أن الوحدة ستقوم على قاعدة مشروع دستور متفق عليه، وكنت أعرف ذلك، كما أنني كنت أدرك أن الدستور رغم أهميته ليس كل شيء، وأن في البلدان النامية نجد أن القرار السياسي يكتسب قوة تتجاوز الدستور، وكنت أقصد أن المرحلة الشطرية أشاعت وعياً استعدائياً زيّف الكثير من الحقائق، وأن ذلك الوعي علق في ذهنية جيل بكامله، وهكذا ظل ركام الوعي السياسي الاستعدائي يتراكم عبر أكثر من عقدين، ولم يكن الدستور قد أفسح مادة أو مواداً لتصحيح ذلك الوعي، الذي تشكل عبر صراع سياسي تحول إلى عنف وعداء مستفيضين، ولم يكن بوسع الدستور الذي تمت صياغته على مستوى القيادات إزاحة ذلك التراكم الذي لم يزرع سوى الفرقة.

هذه مجرد خاطرة، فعمر دولة الوحدة (١٤) عاماً، والعام القادم سنحتفل بذكرى يوبيله (١٥) عاماً، ودون شك أن اليمن قطعت شوطاً كبيراً في عملية البناء، لكن هذا التطور خلق في إطار الوحدة متغيرات أساسية صنعت نهجاً لتبادل السلطة من خلال التعددية والانتخابات، لكن غياب الثوابت الوطنية حول الحراك الاجتماعي إلى صراع تنافري.

والثوابت الوطنية التي أقصدها تمس المصلحة العامة للوطن أرضاً وإنساناً ليبقى وضعها ضمن معايير محددة وواضحة، وللوصول إلى الثوابت الوطنية لابد من حوار حول القضايا التي تهم الجماهير والسلطة، وحتى اليوم في اعتقادي يغيب التفريق بين السلطة والنظام، ولم نعد نفرق بين ما هو عام يخص القيادة وما هو خاص يمس فئة أو حزبا، وأضرب مثلاً عملية الإصلاح ومحاربة الفساد، لا الإصلاح حسن معيشة الشعب ولا كبح الفساد وكأنه، لا لون له ولا طعم، وفي اعتقادي أن تعزيز الوحدة الوطنية في المجتمع يحتاج إلى وقفة تقييم تحدد المنزلقات السلبية وتضع لها رؤية لمعالجتها واستنباط ثوابت وطنية ملزمة.